المحاضرة الثانية

جمعية العلماء والسياسة

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الخامس من مايو من سنة 1931م بنادي الترقي بالجزائر العاصمة ،بعد فترة من التفكير العميق والاتصالات المكثفة بالأخص بين علمي النهضة الإصلاحية في الجزائر ابن باديس والابراهيمي، وقد ولدت الجمعية في ظروف صعبة وعسيرة ،تميزت ببلوغ التعسف الاستعماري أوجه ،وفرنسا تحتفل بمرور قرن على احتلالها للجزائر ،قرن مليء بالبطش والتقتيل والتجهيل ،ومحاولات طمس هوية المجتمع الجزائري ،واستغلال مقدراته أبشع استغلال لفائدة المعمرين والاقتصاد الفرنسي .....

يشير القانون الأساسي لجمعية العلماء على أنه "لا يسوغ لها بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية"،وأن القصد منها هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل ،وتحجره القوانين الجاري بها العمل "

والواقع ان هذا لم يكن خيارا محضا بل هو أمر تحتمه القوانين السارية في الجزائر آنذاك ،والتي نصت على منع الخوض في المسائل السياسية ،و تعد ها من الأعمال المعادية لفرنسا في الجزائر ،ويعاقب عليها القانون بكل صرامة وشدة .وبناءا على أن الجمعية نأت بنفسها عن السياسة منذ البداية بشكل صريح فقد أمكنها من الحصول على الاعتماد والترخيص بالنشاط ،ذلك النشاط الذي ظل تحت رقابة لصيقة من لدن الشرطة الفرنسية ومصالح الشؤون الأهلية .

ولأن جمعية العلماء وحسب قانونها الأساسي هي جمعية تربوية و إصلاحية فقد حصلت على الاعتماد .غير أننا دعنا نستدرك بان الترخيص لها بالنشاط، لم يعفها من الرقابة اللصيقة لأعضائها، والمعاينة الدقيقة لأنشطتها في كل مكان .

لقد كتب الكثير حول النشاط الديني والتربوي لجمعية العلماء لكن النشاط السياسي لها لا يزال لم يأخذ حظه من الدراسة و البحث حسب اعتقادنا ،و من ثم لا يزال غموض كبير يلف هذا الموضوع و ذهب فيه الباحثون أشتاتا بين من يتحامل ومن يجامل و بين التحامل و المجاملة تضيع الحقائق.

إن القارئ المتمعن لأدبيات رجال جمعية العلماء في الغالب، و حتى قبل تأسيس الجمعية، سيكتشف أن الجمعية خاضت في السياسة بطريقتها الخاصة والضمنية ،والمقالات المكتوبة في جريدة المنتقد منذ سنة 1925م تدل على ذالك ،ففي العدد الاول وتحت عنوان "مبدؤنا السياسي"نقرا :"ان الامة الجزائرية قامت

بواجبها نحو فرنسا في ايام عسرها ويسرها ومع الاسف لم نر الجزائر نالت على ذلك ما يصلح ان يكون جزاؤها فنحن ندعو فرنسا الى ما تقتضيه مبادؤها الثلاثة التاريخية «الحرية والمساواة والاخوة» من رفع مستوانا العلمي والادبي بتعميم التعليم كما عممت الجندية وتشريكنا تشريكا صحيحا سياسيا واقتصاديا في ادارة شؤون وطننا الجزائري ".ونستشف من المقال رؤية سياسية ونظرة متعمقة لا تختلف كثيرا عن نظرة الامير خالد بن الهاشمي حفيد الامير عبد القادر ،وصاحب النضال السياسي الابرز في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الاولى .ولعل ابن باديس يعد من الاوائل الذين حرصوا على توظيف عبارات الوطن والوطنية ذات المدلول السياسي البحت في منتصف العشرينيات ،في زمن تميز باستفحال الاستبداد الاستعماري الفرنسي .وقد اتخذ من المنتقد شعارا بين فحواه بقوله "سعادة الامة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية،صارخين دائما بشعارنا الرسمي وهو «الحق فوق كل احد والوطن قبل كل شيء».

كثيرا ما تمثلت الاهتمامات السياسية في شكل رسائل مشفرة يتضمنها الخطاب التربوي أو الديني ،فجل الأدبيات لا تكاد تخلو من عبارات الوطنية و الهوية و التاريخ و الحرية تمجيدا أو تخليدا ،كما لا تخلو من عبارات الاستعمار و الظلم و التسلط و الإذلال تنكيلا و تنديدا .وقد "لاحظ المعاصرون الفرنسيون ان العلماء قد أدخلوا «بيداغوجية وطنية» جديدة في حملتهم التعليمية. وبناء على راي ديبارمي فان ابن باديس قد استعمل هذه الطريقة الجديدة في محاضراته في الجامع الاخضر، لكي يعد طلابه لمسؤولياتهم الوطنية."

اعتمد ابن باديس في خطابه السياسي اسلوب التفريق بين فرنسا الاستعمارية وفرنسا الديمقراطية، ويحاول توظيف هذا التناقض داخل المؤسسة الاستعمارية في خدمة قضايا الاصلاح الاجتماعي والتربوي. وهو نفس المنحى والأسلوب الذي اعتمدته النخبة المفرنسة مع اختلاف بالأهداف، فأعضاء النخبة المفرنسة الاندماجية كانوا يرومون تحديث المجتمع وفق رؤية تغريبية اندماجية.

إن المشروع التربوي لجمعية العلماء الذي كان يستهدف الناشئة بالأساس، كان يهدف إلى تنقية العقيدة وتنوير العقول وإزالة غشاوة الجهل، التي تسببت فيها الإدارة الفرنسية بقوانينها ومؤسساتها من جهة والطرفية الضالة ببدعها وخنوعها من جهة أخرى.

لقد عبر الشيخ البشير الإبراهيمي عن ذلك بقوله "إن جمعية العلماء حررت العقول، وصقلت الأفكار، وأيقظت المشاعر ،والنتيجة الطبيعية لذلك هي تحرير الأبدان لأن الأول مدرجة إلى الثاني".

اتخذ العلماء من التاريخ ايضا مادة للتنشئة القومية والوطنية، فالشيخ مبارك الميلي في كتابه الذي صدر الجزء الاول منه في سنة 1928 ، جعل مادته احياء امجاد الماضي في نفوس الناشئة التي يقول عتها انها لا تكاد

تعرف شيئا عن ماضيها ،فيقول :"عندما يدرس ابناء امة تاريخهم،سيعرفون واقعهم، واذن سيعرفون ان القومية الموجودة (أي القومية الفرنسية) سوف لا تبتلع قوميتهم".

و الحال أن الحديث عن الاشتغال بالسياسة ،لا يفهم بمدلول واحد في المجتمعات الإسلامية و الغربية على السواء ،فإذا كان الغرب قد فصل بني السلطتين الدينية و الزمنية ،و وضع مفاهيم عصرية لمفهوم السياسة، فان المجتمع الإسلامي و هو الحال بالنسبة لجمعية العلماء ذات الثقافة العربية الإسلامية السلفية، ترى أن الدين و السياسة سيان، و هما أمران لا ينفصلان البتة ، و في هذا الصدد يقول الإبراهيمي "إذا كان الإسلام دينا و سياسة، فجمعية العلماء دينية و سياسية ،قضية مقنعة لا تحتاج لسؤال و جواب،و جمعية العلماء ترى أن العالم لديني (رجل الدين) إذا لم يكن عالما بالسياسة ولا عاملا بها ، فليس بعالم، و إذا تخلى العالم الديني عن السياسة فمن يصرفها و يديرها".وفي معرض مناقشته لإشكالية السياسة ومفاهيمها ومدلولاتها عند الادارة الاستعمارية ومن يسير في فلكهم من ممتهني السياسة آنذاك دون الاشارة الى اتجاه بعينه، يقدم الابراهيمي تحاليل دقيقة حول فهم جمعية العلماء للعمل السياسي الرسالي فيقول"ان جمعية العلماء تعمل لسياسة التربية لأنها الاصل،وبعض ساستنا —مع الاسف–يعملون لتربية السياسة،ولا يعلمون انها فرع لا يقوم الا على اصله، واي عاقل لا يدرك ان الاصول مقدمة على الفروع،وان الاستعمار لأفقه واقوى زكانة، واصدق حدسا، من هؤلاء حين يسمي اعمال جمعية العلماء سياسة، وماهي بالسياسة في معناها المعروف ولا قريبة منه ،ولكنه يسميها كذلك لانه يعرف نتائجها وآثارها ".

ومع كل ما تقدم، فإننا بحاجة للاستدلال على الوجه السياسي للجمعية انطلاقا من الوقائع التاريخية ،و الحق أن جمعية العلماء كما يقول بعض المؤرخين "اضطرت في كثير من الأحيان إلى الخروج من قوقعتها الدينية الصرفة إلى العمل السياسي، بعدما فرضت عليها تحديات من الإدارة الفرنسية ،و بالأخص تلك العراقيل التي كانت تضعها أمامها في المساجد و المدارس بحجة أن الدعاة لا ينتمون إلى السلك الديني الرسمي، و الحاصل أن جمعية العلماء ظلت تستقطب في صفوفها على مر السنين فلولا من المنخرطين أو الطلبة و المتحمسين المتعطشين إلى الثقافة الإسلامية ، و الاغتراف من معينها الذي حرموا منه عهودا ،وهذا التطور الكبير للعاطفة الدينية و الوطنية صار يخيف الأوساط الاستعمارية، و كثيرا ما نجد في تقارير الشرطة و مصالح الشؤون الأهلية آنذاك ، تهم الاتصال بالخارج(مصر،الحجاز،تركيا..)أو الارتباط بالجامعة الإسلامية و العربية (شكيب ارسلان و رشيد رضا) ويشير الإبراهيمي إلى هذا بقوله: "يقول الاستعمار في معرض التبرم و السخط عليها، أنها جمعية سياسية في ثوب ديني ،وأنها تستر القومية بستار الدين و تخفي الوطنية بخفاء العلم و العربية "إلى أن يقول "أنها تستخدم سياسة أجنبية و تعمل للجامعة العربية أو الإسلامية".

يعتب الأستاذ مالك بن نبي على العلماء خوضهم في شؤون السياسة ، وبالأخص بعد انضمامها لمبادرة بن جلول حول المؤتمر الاسلامي سنة 1936م ،الذي لا يزال بأفكاره ومطالبه وموقف العلماء منه يثير الريبة الى الآن . يقصد بن نبي السياسة المرتبطة بالأحزاب و البرامج و الحملات الانتخابية و المناورات، التي تباح فيها بعض السلوكيات المنافية لروح الدين و لخط الإصلاح المنتهج ،وهو ما يطلق عليه في بعض كتبه بالبوليتيك "، فهو يرى أن قدسية الفكرة الإصلاحية تركت مكانها للمهرجانات ...وهو ما يعتبره منعرجا في مسار جمعية العلماء، و يشير بشكل خاص إلى تجربة المؤتمر الإسلامي الجزائري في سنة 1936م ،إذ يعتبر أن ابن باديس وقع في شراك فرحات عباس و الاندماجيين المتحمسين لحكومة الجبهة الشعبية و وعودها .حيث يقول بن نبي :"فبأي غنيمة أرادو أن يرجعوا من هناك (باريس) و هم يعلمون أن مفتاح القضية في روح الأمة لا في مكان آخر. "

لكن لابن باديس رأي آخر فهو يصرح :"أن الذين كانوا معنا يوم قابلنا رئيس الوزارة بلوم، باسم المؤتمر ،يعلمون تصريحه ،بأننا لا نرجع بأيدينا فارغة ،وأنه سيشرع في الحين القريب في تحضير مطالبنا المستعجلة ،...و الجزائر تنخدع و تطمع ،و يمكن أن يطول انخداعها ويستمر طمعها ، و يمكن أن ينجلي لها سراب الغرور ،فتقلع عن الانخداع ،و تقطع حبل الطمع ،و تصل باليأس و ما يثمره و يقتضيه ،و أما نحن الجزائريون فإننا نعلم من أنفسنا أننا أدركنا هذا و أدركنا مغزاه...وهو يكاد يعم...ولن نتردد في أنه قد آن أوانه و دقت ساعته ...ماذا تريد فرنسا من مماطلتنا".

والنص كما هو واضح يدل على أن أقطاب الجمعية كانوا مدركين تمام الإدراك في أن الجزائريين على اختلاف أطيافهم ومشاربهم، ومهما كانت المسافة بينهم وبين مستعمريهم ،لن يجنوا من الشوك العنب كما قالت العرب في أمثالها ،وان غايتهم في ذالك قد يكون إقامة الحجة على فرنسا لتبرير أي رد فعل بعدها وتخفيف الضغط على أنشطتها.ولو أن البعض قد جعل منها حصان طروادة ما ينفكون يذكروا الناس بها في كل مناسبة ،رغم أن موقف العلماء من مسالة التجنيس والإدماج واضح في رفض التجنيس واعتباره ردة،ورفض الإدماج الكلي ويتضح من قول الشيخ ابن باديس :"ستكون الثمرة الأولى لدعايتنا ،إنهاء الدمج الذي يسير عليه بطريقة معيبة،بعض الموظفين الذين يؤثرون الإضرار بالعروبة والإسلام ،إرضاء للسلطات الفرنسية ،وستؤدي دعايتنا أيضا إلى الانتهاء من ذلك الدمج الروحي، المتمثل في بعض الأشخاص المناورين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقة ...ويتزينون بأزياء الغرب ،بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين."

وليس هناك ما هو ابلغ، للدلالة على موقف الشيخ عبد الحميد ابن باديس من قصيدته التي لا تزال تشكل إلى الآن وثيقة المبادئ بالنسبة للناشئة الجزائرية في موقفها من مسالة الهوية ،وتعبيرا صادقا عن نهجها في الحياة وقد جاء فيها :

شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله آو قال مات فقد كذب

أو رام ادماجا له رام المحال من الطلب

كانت الايام الاخيرة لابن باديس بالاقامة الجبرية نتيجة لموقفه المناوئ لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، لقد ادرك الشيخ ان الوقت حان لاتخاذ قرارات حاسمة وشجاعة من اجل القضية الوطنية ، لقد تحدث مقربيه ان الشيخ كان يحض الشبان على التهيؤ لأمر جلل سيعلن عنه في الوقت الملائم ،لكن الاجل وافاه قبل الخوض فيه،في الاقامة الجبرية يوم 16 افريل 1940م .وبوفاته فقدت جمعية العلماء زعيمها الروحي وقائدها الفذ .

تولى الشيخ البشير الابراهيمي مسؤولية رئاسة جمعية العلماء في ظروف صعبة وخطيرة، ففي زمن الحرب لم يكن يسمح لها باي نشاط في ظل قرار التجميد الذي تعرضت له نتيجة لمواقفها السالفة الذكر، كما ان الشيخ الابراهيمي نفسه تعرض للاعتقال والتعذيب رفقة مصالي الحاج زعيم حزب الشعب، ممثل التيار الاستقلالي بالجزائر.

ذُهل الشيخ الابراهيمي من حجم المجازر المروعة التي سببتها الة القتل الاستعمارية الفرنسية في ذات اسبوع من مايو 1945م، بالتزامن مع نهاية الحرب والاحتفال بانتصار الديمقراطية والحقوق الانسانية، لقد شبه الابراهيمي ما جرى بسطيف بما جرى ببرلين ، فقال "انتهت البارحة الحرب في برلين وبدأت اليوم بالجزائر "وأشار الى انه "لو ان تاريخ فرنسا كله كتب بأقلام من نور ،ثم جاء هذا الفصل الاخير بعنوان مجازر 8 ماي 1945م لمحى ذلك التاريخ كله " للدلالة على فظاعة الجرم .

تميزت مرحلة 1945-1954 في الجزائر بنشاط سياسي كبير من لدن كل التشكيلات السياسية الممثلة لمختلف التوجهات، والظاهر ان اصوات الاصلاح قد بدأت تخفت نسبيا امام المهرجانات السياسية والحماس الحزبي وحملات الانتخابات، وهو امر تأسف له واستنكره الإبراهيمي من خلال بعض مقالاته المنتقدة للمشهد السياسي، حيث كان يرى في ذلك تمييع للعمل الوطني وتكريس لسلوكات سياسوية عقيمة سيكون لها عواقب سلبية على الاجيال اللاحقة.

استطاعت جمعية العلماء على خلاف من سبقها من حركات ذات طابع اصلاحي بالجزائر، ان تتبنى بيداغوجية سياسية، بثتها من خلال خطابها الديني والقومي، الذي اضطلع به رجالها في مجالات التعليم والصحافة، واستطاعت تمرير رسالتها باقتدار بالرغم من الرقابة الاستعمارية الدائمة والمتيقظة.